

المنصوب على التوسع في العربية

م . نجاح فاهم العبيدي م . م . وثام يوسف نصرالله
جامعة كربلاء/ كلية التربية / قسم اللغة العربية

ملخص البحث

(المنصوب على التوسع) سماعاً لا قياساً اسم تساهل فيه العرب ونقلوه من وضع إلى آخر وبثّوا في عامله طاقة لا يقدر أن يكسبها وحده دون رافد يقوم قوته ويجعله يجرأ ويصل إلى معموله بنفسه فينصبه ، وهذا ليس بغريب فالعرب تفننوا كثيراً في لغتهم ونقلوها من الحقيقة إلى المجاز حينما لاحظوا أن هناك علاقة خفية بينهما فأبرزوها وبنوا عليها أعمدة الإعجاز اللغوي لديهم . فهذه لغتهم تميزت من غيرها بالجزالة والقوة الأمر الذي جعلهم يطربون لها ويبثون أحاسيسهم من خلالها فوسّعوا فكراً ومعنى ولفظاً .

ومن التوسع هذا الذي قد أفني الكلام فيه في المباحث الآتية راينين كيف فعل أصحاب هذه اللغة في نقل حالة الشيء من وضع إلى آخر بوسيلة منطقية لا غبار عليها ، فالوسيلة التي استعملوها في هذا المجال هي (إسقاط حرف الجر ونصب الاسم المجرور) المسمى أيضاً (الحذف والإيصال) . وقد عالجنا هذا الأمر في هذه الدراسة وتوصلنا إلى ما يأتي :

للحرب جرأة وشجاعة عكسوها على لغتهم بحيث جعلوها تكسب طباعهم وعاداتهم ، وهذا إن دلّ فإنما يدل على حيوية هذه اللغة واستمرارها وفعاليتها . اتساع هذه اللغة من خلال استطاعتها على استيعاب ما يبثه أهلها فيها مما جعلها تتميز عن غيرها من اللغات . تعايش واستمرار هذه اللغة مع جو أهلها من بداوة وحضر وانتقال وشدة ولين

وسوف نذكر بعض آراء النحاة الذين استوعبوا هذه الظاهرة بالقبول ، ونذكر أيضاً من عدّها شاذة وغير مقبولة ، ثم نسجل رأينا في ذلك . وبعد ذلك نختم الحديث بأن هذه الظاهرة موجودة حقيقة وغير مفترضة ولا شاذة وما هي إلا من صميم لغة العرب وذلك لأنها :

وردت في كلام العربي كثيراً
تأييد القرآن الكريم لها من خلال كثرة ورودها فيه

Abstract

" Accusative by expansion " sanctioned by common usage not by analogy is a term facilitated and changed from one state into another by the Arabs . They spread in its agent an energy that cannot be acquired without a supporter ; assessing its power to reach it by itself and put it in an accusative state . It is natural for the Arabs to do so since they skilled in their language and transferred it from reality to metaphor when they noticed that there was a hidden relation between them ; thus establishing their linguistic inimitability Arabic is recognized by its purity of style and strength which made them spread their feelings by expanding it in thought , meaning , and vocabulary .

According to expansion , the Arabs used a means of (dropping the preposition and putting the noun an accusative case) . It is named also (omission and transmission) . Opinions of some grammarians , who accepted this phenomena or refused it , are mentioned in this really i.e. not a hypothetic or peculiar one .

The conclusions , arrived at in this study , are :

- 1 – The Arabs daring and braue nature is reflected on their language , thus ; acquiring their temper and habits . This shows the liveliness , continuity , and activity of this language .
- 2- The expansion of Arabic that recognized it from other languages .
- 3- The continuity of this language with the Arabs surroundings and environment

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين .

أما بعد :

فهذا بحث يعالج موضوعاً يعد أحد مظاهر مرونة اللغة العربية وهو (المنصوب على التوسع) ، وهو مصطلح ورد ذكره في كتاب ((المطالع السعيدة في شرح الفريدة)) ، وكان قسيماً للمفاعيل عند السيوطي ؛ إذ ذهب في طيات شرحه إلى أنه مفعول به ؛ لأن التحول الحاصل فيه لا يسوّغ أن يكون على حقيقته . وهذا الكلام في معرض الحديث عن النصب في المصدر والظرف حيث قرره السيوطي .

لذلك تمسكنا بالتسمية على الرغم من مطالبة بعض المختصين بجعل التسمية (النصب على التوسع) ؛ لأننا أردنا أن نؤسس – بعد أن نتني على السيوطي في هذا المجال – أقول أردنا أن نؤسس لهذا المصطلح لما وجدناه من أبواب أخرى غفل عن ذكرها السيوطي ، إذ جاءت مبنوثة في بطون الكتب الأخرى .

ومن ذلك ((النصب في معمول الصفة المشبهة)) الذي عالجنه أولاً – بعد تعرضنا إلى مفهوم التوسع في التراث النحوي – وفي حدّ علمنا أن هذا الموضوع لم يكتب فيه منفصلاً عمّا بحثه القدماء ببحث أو رسالة ؛ بل أكثر من ذلك فالملاحظ في هذا المقام أن الباحثين الذين درسوا ظاهرة التوسع في اللغة لم يدرجوا هذا الموضوع ضمن أبواب التوسع ، كما نراه في الدراسة الموسومة ((التوسع في كتاب سيويوه)) على سبيل المثال .

ويخيل إلينا أنهم – أي الباحثين المحدثين – لم يعدوا النصب في معمول الصفة المشبهة باباً من أبواب التوسع ؛ ذلك أن ليس فيه تقدير لكلمة أو حرف محذوف ، ومن ثمّ فهو ليس فيه تغيير أو انتقال للحركة الإعرابية ، الأمر الذي جعلوه شرطاً لقولهم بالتوسع . كذلك من مظاهر (المنصوب على التوسع) هو ((النصب في الظرف)) وهو ما عالجنه ثانياً في هذه الدراسة ، وهذا الموضوع دخل ضمن أبواب التوسع عند الباحثين المحدثين ، ولكنهم درسوه من جهة تحويل الاسم من حالة الرفع على الابتداء أو الخبر إلى حالة النصب على الظرفية ، أي من باب وقوع الأسماء ظروفاً كما جاء في الدراسة السابقة الذكر* . أما في دراستنا هذه فسنتناول هذا الموضوع من باب توسع الكلام من النصب على الظرفية إلى النصب على التشبيه بالمفعول به ، أي يكون التوسع من خلال إعطاء الفعل اللازم طاقة ليتعدى إلى مفعوله مباشرة ، وليس التعدي بالظرف أو الجار والمجرور ، كما سيوضح لاحقاً .

أما الموضوع الثالث الذي عالجنه في هذه الدراسة فهو ما اصطُح عليه بـ ((النصب على نزع الخافض)) ، وقد ضممناه إلى ما زعمنا أنه يندرج تحت مصطلح (المنصوب على التوسع) على الرغم من أن هذا الموضوع قد كُتِب فيه رسائل وبحوث ودرُس واستُهلِك ، لكننا لم نرد أن نتعرض له لكونه ورد بهذه الكيفية ، وإنما أردنا أن نضمه ضمن ما زعمنا أنه تأسيس لمصطلح نحوي يعادل المصطلحات الأخرى ؛ لما رأينا له من مجال يختص به وحده ولا يشاركه فيه غيره ، وجعله يخلص عن كل ارتباط مما خلط فيه .

ولا بد لنا من أن نقول إننا قد جمعنا شتات هذا الموضوع من خلال إطلاعنا على ما جاء منه في كتاب العرب الأول ألا وهو القرآن الكريم ، كذلك إطلاعنا على تراث العرب المتمثل بالشعر ، ثم راجعنا بعض كتب النحو والصرف والبلاغة قديمها وحديثها ، واستقريناها ، وخرجنا بهذه الحصيلة التي بين أيديكم . لذا نرجو من الله عزّ وجل أن يوفقنا ويهدينا طريق الصواب ويجنبنا الخطل والغرور .

الباحثان

مفهوم التوسع

التوسع في اللغة خلاف الضيق والعسر (١) ، ومنه وسعت الشيء وغيره فأتسع واستوسع (٢) . ومن معانيه التفسّح، قال الجوهري (ت ٣٩٨ هـ) " توسّعوا في المجلس أي تفسّحوا " (٣) ، وقد ورد في القرآن الكريم بالمعنى أعلاه ، فالسعةُ : الفسحة في العيش وهي خلاف العسر ؛ لذا أوجب الباري عزّ وجل الإنفاق على كل ذي سعة قال تعالى : (لينفق ذو سعة من سعته) (٤) . وبهذا المعنى وصف الله سبحانه نفسه في قوله : (والله واسعٌ عليم) (٥) ، وقوله (وَرَحِمْتِي وَسِعَتْ كُلُّ شَيْءٍ) (٦) .

والإتساع أو التوسع ظاهرة واسعة في اللغة وهي تنتشر في كتب اللغة والنحو بشكل كبير فهي أوسع من أن يحاط بها (٧) ، وعلى الرغم من ذلك " لم يضع القدماء حداً لمصطلح (التوسع) ، بل بقي عائماً على الرغم من وجود إشارات له ماثوثة في بطون الكتب ، فيصرّحون أحياناً أن في هذا الكلام توسعاً ، ويلمّحون في بعض الأحيان ويعزى ذلك إلى عدم استقرار هذا المصطلح عندهم من جهة (ولقطة من عقد له باباً من النحاة) (٨) من جهة أخرى " (٩) .

والتوسع باب من أبواب المجاز ؛ لأنه محمول على خلاف الحقيقة ولكونه رخصة أمام القاعدة وتجوّزاً للمتكلم ؛ إذ يمنحه حرية أوسع في التصرف في الكلام، وهذا التصرف مركوز في طباع العرب ، وهو ضرب من الشجاعة أمام ما تُعرّف عليه في معاني اللغة ؛ لذا عبّر ابن جني عن ذلك بكل صراحة على أنه (باب في شجاعة العربية) وهو بذلك قد نبّه على أن المتكلم له الحرية في خرق اللغة لأنه يمتلك شجاعة التصرف والتعايش مع لغته الحية التي جعلها طبيعة سهلة المأخذ يحملها كيف يشاء ، على أن لا يخل ذلك بفصاحتها أو قدسيّتها ، فهو يحملها كثيراً على غير ما وضعت له وما أُقرّ لها في الاستعمال في الأصل ؛ إيماناً منه أن لغته أوسع من أن تضيق بها قاعدة أو يحددها وضع ، فقد رحبت بما ضاقت به لغات أخرى ؛ لذا عدل - في كثير من كلامه - عن حقيقة الوضع إلى مجازية التعبير لمعان هو يراها ملائمة مع لغته قوة ورسالة .

وقد عقد علماء العربية في كتبهم أبواباً سخروها لذلك ، فقد استعمل مصطلح الإتساع عند سيبويه ليشير إلى ثلاث ظواهر تركيبية خاصة منها : استعمال ظرفي الزمان والمكان مفعولاً به للفعل مثل : سرتُ يوماً (١٠) ، كما ذكره ابن جني بقوله " وإنما يقع المجاز ويُعدّل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاث وهي : الإتساع والتوكيد والتشبيه " (١١) ، وعقد له ابن السراج باباً في الأصول فقال : " اعلم أن الإتساع ضرب من الحذف ، إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه ، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب " (١٢)

ولم تقتصر ظاهرة التوسع على مستوى واحد فحسب بل شملت جميع مستويات اللغة صرفاً ، ونحواً ، وأصواتاً ، وبلاغةً ؛ وذلك لمرونة العربية وسعة أفقها (١٣) .

ومن الضروري في هذا المقام لفت الانتباه إلى اختلاف الإتساع أو السعة من جهة والتقدير من جهة أخرى . ففي حالة التقدير تبدل البنية التحتية للجملة أو يعاد بناؤها قصد تفسير التحقيق السطحي للقول ذهنياً ، إذ ليس هناك إدراج للدلالة التي من المفروض أن تظل هي نفسها طوال سيرورة بناء الكلام ، أو بتعبير آخر إن التقدير هو السيرورة التي من خلالها تقاضي أفعال المتكلمين التي هم مسؤولون عن تحقيقها ، لكن في حالة الإتساع ليس هناك شيء غير ملائم في التركيب وليس هناك انحراف عن القواعد العادية التي تحتاج إلى تفسير ، إنما هناك انزياح في المعنى

والذي تدور عليه هذه الدراسة هو ظاهرة التوسع التي منها (إسقاط حرف الجر وإيصال الفعل إلى معموله) ، وهذا يحدث - كما يظهر - في مسألة الحذف وهو باب كبير أسهبت العرب في مجالاته ، فقد شمل ذلك الاسم والفعل والحرف ، وليس يقع على ذلك اعتباطاً إلا بوجود دليل يدلّ عليه (١٤) ، فمن " الاسم حذف المبتدأ والخبر والمضاف والمضاف إليه والصفة والموصوف " (١٥) . ويذكر أبو هلال العسكري ذلك قائلاً : " وأما الحذف فعلى وجوه ، منها أن تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه وتجعل الفعل له كقوله تعالى (**واسأل القريةَ**) (١٦) أي أهلها . وقوله تعالى (**وأشربوا في قلوبهم العجل**) (١٧) أي حبه . " (١٨)

أما التوسع في الفعل فهو " على ضربين : أحدهما : أن تحذفه والفاعل فيه فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة . وذلك نحو : زيداً ضربته ؛ لأنك أردت : ضربت زيداً ، فلما أضمرت (ضربت) فسرتة بقولك : ضربته والآخر : أن تحذف الفعل وحده وذلك نحو : أزيدُ قام ، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل ؛ لأنك تريد أقام زيدٌ ، فلما أضمرته فسرتة بقولك قام " (١٩) . ثم حذف الحرف ومثاله سقوط حرف الجر وانتصاب الاسم بعده نحو ما جاء في " قوله تعالى (**واختار موسى قومَهُ سبعين رجلاً**) (٢٠) ، أي من قومه . وقال العجاج : (تحت الذي اختار له الله الشجرَ) أي من الشجر " (٢١) .

وهذا هو مجال البحث ، فقد توسع العرب في ذلك من خلال إسقاط الجار وإعطاء الفعل اللازم إمكانات الفعل المتعدي لواحد ؛ لذلك صار وما بعده منصوباً على التشبيه بالمفعول به توسعاً . وهو واقع في معمول الصفة المشبهة المشتقة من الفعل اللازم نحو : (محمدٌ جميلٌ وجهُهُ) فقد أعطوا لـ (جميل) طاقة المتعدي وعدّوه إلى معموله من خلال جعل الضمير المستتر فيه هو الفاعل وكأن القول (محمدٌ جميلٌ هو) ، ثم في الظرف وبخاصة ظرف المكان المختص كلفظة الشام ، والمسجد ، والمدينة ثم في ضميره كقولنا : (اليومَ سرته) . وبعد ذلك في الحذف والإيصال كقول الشاعر :

ولقد مررت على القبور مسلماً
قبرَ الحبيب فلم يُردَّ جوابي

أي مسلماً على قبر الحبيب ، ويسمى أيضاً (المنصوب على نزع الخافض)

لذا تعد ظاهرة النصب في هذه الأسماء التي سمعت عن العرب ظاهرة واقعة فعلاً وغير مفترضة ولا شاذة ، كما زعم بعض النحاة كما سيأتي لاحقاً ، وذلك لأمرين :

(١) وردت في القرآن الكريم وروداً مستفيضاً

(٢) ما جاء مسموعاً عن العرب بكثرة

الأمر الذي دعا بعض النحاة إلى تجويز ذلك وقبوله والاعتراف بوجوده حقيقة بعيدة عن الشذوذ .

ومسوغات التوسع كثيرة اختار منها أحد الباحثين (٢٢) سببين نجدهما كفيلين بتبرير هذه الظاهرة ،

نوجزهما بما يأتي :

(١) الإيجاز والاختصار

وهما مسلك البلّغ لأن البلاغة عندهم هي أداء المعنى في أقل ما يمكن من اللفظ ، فضلاً عن أنه أسلوب جاء

به القرآن الكريم وهم بأسلوبه أعجب وبإعجازه أبهر .

(٢) كثرة الاستعمال

وهو من العلل الشائعة في التوسع لدى اللغويين والنحاة ، وما جاء في كتاب سيبويه يدل على ذلك ، فقد عالج

في كتابه مسائل متفرقة من التوسع كان سببها كثرة الاستعمال ، مثال ذلك ما جاء في كلامه على حذف الجار

" ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر كلامهم ؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج " (٢٤) .

وتابعه في ذلك ابن جني (٢٥) ، وقد ميز هذا الأخير بنظرته الشمولية لظاهرة التوسع فقد تقدم بها خطوات على من سبقه ، وقد عزاها إلى شيوع الاستعمال وهي أكثرها قبولاً للتوسع .

وهذان السببان لا يمنعان من أن يغلق باب اللغة أمام هذه الظاهرة وبخاصة إذا واجهت موانع كالإجحاف والالتباس (٢٦) . وهذا الأخير يعدّ من أهم موانع هذه الظاهرة

أولاً : النصب في معمول الصفة المشبهة

مما اتسعت فيه العرب ونصبته على التشبيه بالمفعول به معمول الصفة المشبهة وهي : " الصفة التي استحسنت فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى كحسين الوجه وتقي الثغر ، وطاهر العريض " (٢٧) ، أو هي " اسم مشتق ، يدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتاً عاماً " (٢٨) .

وسميت صفة مشبهة لأنها تشبه اسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي لواحد في أنها نصبت معمولها على الرغم من أنها تشتق من الفعل اللازم الثلاثي ، فهي " صفة مأخوذة من فعل غير متعد في اللفظ إلى مفعول به منصوب إلا أنها شبيهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي فنصبت ، نحو قولك (هذا حسن الوجه) ، ووجه الشبه بينهما أنها صفة محتملة ضميراً طالبة لاسم بعدها ، تفرد وتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ، كما أن اسم الفاعل كذلك ، فإن نقص من ذلك شيء لم تشبه فلا يجوز (زيدٌ أفضلُ منك الأب) ؛ لأنه لا يتنى ولا يجمع ولا " (٢٩) .

ولابد للصفة المشبهة من الدلالة على ثلاثة أمور مجتمعة : المعنى المجرد ، والموصوف ، والثبوت والملازمة " فـ (كريم) في قولك (الشعب العربي كريم السجايا) تدل على المعنى المجرد والذي نسميه (الوقف) أو (الصفة) أو هنا هو (الكرم) ، وتدل أيضاً على الذات التي تتحقق بها وجود هذه الصفة وهو (الموصوف) ، وتدل كذلك على (الثبوت) أعني ثبوت الكرم في صاحبه ثبوتاً عاماً محققاً في الأزمنة المختلفة لأنه مصاحب لموصوفه ، فهو كريم في ماضيه وحاضره ومستقبله ، وهو هنا إن فارقه فزمن المفارقة أقصر من زمن الملازمة الطويلة " (٣٠) .

أما معمول هذه الصفة فهو إما أن يكون معرفة ، وإما أن يكون نكرة ، ويحتمل ثلاثة أوجه إعرابية :

أولها : الرفع على الفاعلية نحو (زيدٌ حسنٌ وجهه)

وثانيها : الجر بالإضافة نحو (زيدٌ حسنٌ الوجه)

وثالثها : النصب على التشبيه بالمفعول به – وهو مدار البحث – إن كان معرفة نحو (زيدٌ حسنٌ الوجه) ، أو النصب على التمييز إن كان نكرة نحو (زيدٌ حسنٌ وجهاً)

ولا تنصب الصفة المشبهة شبيهاً بالمفعول به إلا بشرط اعتمادها ؛ سواء أكانت مقرونة بـ (الـ) أم غير مقرونة ، والاعتماد هنا هو أن تقع الصفة المشبهة بعد استفهام نحو (أحسنٌ وجهٌ زيدٍ) أو أسلوب نفي نحو (ما حسنٌ وجهٌ زيدٍ) أو أن تقع بعد موصوف نحو (مررت برجلٍ حسنٍ وجهه) أو أن تقع حالاً نحو (هذا زيدٌ حسنٌ وجهه) أو في موقع الخبر نحو (زيدٌ حسنٌ وجهه) أو في النداء نحو (يا حسناً وجهه أقبال) (٣١)

أما السبب في نصب هذا المعمول على أنه شبيه بالمفعول به فهو أننا في قولنا (زيدٌ حسنٌ وجهه) الأصل فيه " وجهه بالرفع لأنه فاعل في المعنى ؛ إذ الحُسْنُ في الحقيقة إنما هو للوجه ، ولكنك أردت المبالغة فحوّلت الإسناد إلى ضمير زيد ، فجعلت زيدا نفسه حسناً ، وأخرت الوجه فضلة ونصبته على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن العامل وهو (الحسن) طالب له من حيث المعنى لأنه معموله الأصلي ؛ ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية

- والحالة هذه - لاستيفائه فاعله ، وهو الضمير ، فأشبهه المفعول في قولك : زيدٌ ضاربٌ عمراً ؛ لأن ضارباً طالب له ، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية ، فنصب لذلك " (٣٢) .

وخلاصة القول إن المنصوب على التشبيه بالمفعول به هو ما توسعت به العرب من جعل معمول الصفة المشبهة منصوباً على الرغم من أن الصفة المشبهة مشتقة من فعل لازم متصرف ثلاثي لا يجزأ أن يتعدى إلى مفعول به ، أو أن ينصب اسماً أو معموله ، ولكن لما أرادت العرب أن تكثُر وتبالغ بمدح صاحب الصفة أسندت للصفة المشبهة ضميراً جعلته الفاعل وأعطوا لهذه الصفة من الطاقة ما جعلها تتعدى إلى معمولها بالنصب حتى تشبه اسم الفاعل في عملها وشرطوا لها شروطاً منها الاعتماد .

وهذا ما دفعنا إلى أن نزع من هذا المبحث هو من قبيل (المنصوب على التوسع) ونعده مصطلحاً نحوياً متمماً إلى ما جاء به السيوطي في شرحه للفريدة .

ثانياً : النصب في الظرف

الظرف أو المفعول فيه هو " ما ضمن معنى (في) باطراد من اسم وقت أو اسم مكان أو اسم عرضت دلالاته على أحدهما أو جار مجراه " (٣٣) ، أو هو " ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقاً ، أو مكان مبهم ، أو مقيد مقداراً ، أو مادته مادة عاملة كـ (صمت يوماً) أو (يومَ الخميس) و (جلست أمامك) و (سرت فرسخاً) و (جلست مجلسك) ، والمكاني غيرهن يُجرُّ بفي كـ (صليت في المسجد) ونحو * قالوا خيمتي أم معبدٍ * وقولهم (دخلت الدار) على التوسع " (٣٤) .

ومعنى هذا أنه منصوب بتقدير حرف الجر (في) نحو (خرجت يومَ الجمعة) و (جلست خلفك) ، والمعنى في يوم الجمعة ، وفي خلفك " ألا أن حرف الجر إذا ظهر وعمل الجر لم يسموه ظرفاً ، وكان اسماً بمنزلة سائر الأسماء المجرورة ، فقولك خرجت في يوم الجمعة بمنزلة قولك : ذهبت إلى زيد ، في أن يوم الجمعة لا يكون ظرفاً . وكذا إذا قلت : يومَ الجمعة يومٌ مبارك كان بمنزلة قولك : زيدٌ مبارك ؛ لأنه ليس في معنى (في) ، ومثله : إن يومَ الجمعة مبارك لأن أن قد عمل فيه كما يعمل في زيد " (٣٥)

وهو قسمان : ظرف زمان وهو ما دلّ على وقت وقع فيه الحدث مثل (جئت صباحاً) ، وظرف مكان وهو ما دلّ على مكان وقع فيه الحدث مثل (جلست فوق الطاولة) (٣٦) ، وهما على نوعين : مبهم ، ومختص . و " ناصب الظرف (أي العامل في الظرف) : هو الحدث الواقع فيه من فعل أو شبهه " (٣٧)

" ويتوسع في الظرف بجعله مفعولاً به على طريق المجاز " (٣٨) ؛ وذلك أن ظرف الزمان بنوعيه منصوب دائماً أما ظرف المكان ففيه إشكال حيث إن " ما كان من ظروف المكان محدوداً ، غير مشتق ، لم يجز نصبه ، بل يجب جره بفي ، نحو (جلست في الدار ، وأقمت في البلد ، وصليت في المسجد ، إلا إذا وقع بعد دخل ونزل وسكن) أو ما يشتق منها ، فيجوز نصبه ، نحو دخلت المدينة ، ونزلت البلد ، و سكنت الشام . " (٣٩) ؛ فالظرف الذي نحن بصده يجب أن تكون له القدرة الذاتية على الانتقال إلى حالة الرفع أو إلى حالة الجر ، وإلا فلن يمكنه المساهمة في التركيب الموسع ، يقول السيوطي " فلا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية لأن عدم التصرف منافٍ للتوسع إذ يلزم من التوسع فيه كونه يسند إليه ويضاف إليه وذلك ممنوع في عدم التصرف " (٤٠)

وقد اختلف النحاة في نصب هذه الأسماء فمنهم من عدها شاذة ومنهم من عدها منصوبة على التوسع . فمن الذين جعلوها شاذة الشلوبين ونسبه للجمهور وصححه ابن الحاجب (٤١) ، وكذلك ابن عصفور في المقرب قال :

" ويصل الفعل إلى جميع ظروف الظروف إلا ظرف المكان المختص ؛ فإنه إن كان مشتقاً من لفظ الفعل وصل إليه الفعل الذي من لفظه بنفسه ؛ وما عدا ذلك فإنه لا يصل إليه إلا بواسطة (في) ، إلا ما شذ من ذلك وهو : (الشام) من قولهم (ذهب الشام) وكل اسم مختص مع (دخلت) " (٤٢)

أما من عدها منصوبة توسعاً " فإن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي ، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر " (٤٣) ، وأيد ذلك الأشموني قائلاً : " حذف الجار في غير (أن) و (أن) فإنما يحذف (نقلاً) لا قياساً مطرداً ، نحو (ذهب الشام) " (٤٤) وهو مذهب ابن مالك أيضاً .

وهذا ما ورد سماعاً لا قياساً ، فقد توسعوا فيه من خلال إعطاء الفعل العامل في الظرف طاقة أكثر من طاقته ، وهذا ما انتلف عليه العرب دائماً ؛ فقد انعكست جراتهم وشجاعتهم على لغتهم فأخذوا يتوسعون كثيراً . ومما فيه إشارة إلى النصب على التوسع : الضمير العائد على اسم الظرف المشتغل عنه عند إسقاط حرف الجر عنه حيث إن الفعل " لا يتعدى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان مطلقاً إلا بواسطة (في) ، إلا أن يتسع في الظرف فتنبه على التشبيه بالمفعول به ، فإن الفعل إذ ذاك يصل إلى ضميره بنفسه نحو قوله :

ويوم شهدناه سُلَيْماً و عامراً
قليلٍ سوى الطعنِ النهالِ نوافله

فجعل اليوم مشهوداً اتساعاً ، وإن كان مشهوداً فيه " (٤٥)

ومن العلماء الذين ذهبوا إلى ذلك أيضاً أبو علي القالي في كتابه ذيل الأمالي والنوادر عند عرضه قصيدة الأبيرد الرياحي في رثاء أخيه ، ومطلعها :

تطاولَ ليلى لم أنمهُ تقلباً
كأن فراشي حالٌ من دونهِ الجمرِ

قال أبو علي بعد الفراغ منها ما نصه : " قال أبو الحسن - يريد أبا الحسن الأخفش - من روى (لم أنمهُ) جعله مفعولاً به على السعة ، كما قالوا : (اليوم صمته) والمعنى : لم أنم فيه ، وصمت في اليوم جعله مثل زيدٍ ضربته " (٤٦) . ومثل هذا في كتاب الكامل للمبرد (٤٧) فقد نقل في باب عنوانه (من كلام العرب الاختصار) حذف كلمة (في) من قول العرب (أقمّت ثلاثاً ما أدوقهن طعاماً ولا شراباً) ، وقول الراجز : (في ساعةٍ يحبها الطعامُ) - ببناء المضارع للمجهول - ثم قال بعد ذلك (يريد في ساعةٍ يُحِبُّ فيها الطعامُ) . وكذلك الأول معناه ما أدوقُ فيهن ، وذلك أن ضمير الظرف جعله العرب مفعولاً به على السعة ؛ كقولهم يومَ الجمعة سرتَه ، ومكانكم قمته ، وشهر رمضان صمته ، فهذا يشبه في السعة بقولك : (زيدٌ ضربته) وما شبهه

والرأي عندنا أن ذلك لم يكن شذوذاً - كما زعم بعض النحاة - بل توسعاً ؛ لأن ما وصل عن العرب كثير من ذلك ، ونحن نعرف أن القبول بالظاهرة أو الحكم عليها بالشذوذ مقياسه الكثرة الواصلة عن العرب وقد أوردت الأمثلة السالفة لإثبات أن ذلك ليس بشاذ بل مستعمل ومقبول ؛ لذا إن ما ادعاه بعض النحويين على أنه لا يجوز جعل الأسماء مثل الشام والمسجد منصوبة على التوسع بل على الظرف شذوذاً ليس بصحيح ؛ لأن الشاذ لا يجد طريقه عند العرب بمثل هذه الوفرة في الكلام حتى إنه أقل من النادر . فكيف نحكم بشذوذه ؟

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن دراستنا لهذا النوع من التوسع تختلف عن الدراسات الأخرى لهذا الموضوع ؛ لكون الدراسات الأخرى اقتصرت في دراستها على جانب واحد منها ، وهو وقوع الأسماء ظرفاً ، أي أنهم اقتصروا على تحول الاسم من حالة النصب على الظرفية إلى حالة الرفع على أنه نائب فاعل كما في ((سير

عليه اليوم)) ، أو على أنه خبر كما في ((الليلة الهلال)) (٤٨) ، في حين إن التركيب الظرفي أكثر تعقيداً من ذلك ، إذ يمكن في حالة العبارات الظرفية أن يؤول النصب بطريقتين اثنتين :
يمكن أن يحمل على الظرفية ، وفي هذه الحالة نكون بصدد ظرف حقيقي مثل ((قمتُ اليوم))
ويمكن أن يحمل على المفعولية ، ويمكن أن تؤول هذه الجملة على أنها تحتوي على مفعول فيه (ظرف) إلا أن هذا الاختلاف في التأويل غير جلي في الجملة المحققة كما تلفظ بها المتكلم
إنه خاضع للتأويل الدلالي بالرغم من هذه الوضعية ، هناك طرق للكشف ، أنحن أمام ظرف بوصفه مفعولاً فيه أم أمام مفعول به من جهة أخرى ، وهي كما يلي

١ - يظل عند البناء للمجهول الظرف الحقيقي بحالة النصب ، في حين يصحح المفعول به مرفوعاً ل نائب الفاعل كما في ((قيمَ اليوم))

٢- يتبدى في حالة الإحالة العائدة المعنى الضمني للعبارات الظرفية (الزمان أو المكان) ، في حين يظل المفعول به مفعولاً به في حالة وروده ضميراً متصلاً كما يلي ((قمتُ فيه)) ، فمته

٣- يمكن لهذه العبارة (الظروف) أن ترد في حالة الجر كما هو الحال بالنسبة لمفعول اسم الفاعل ، في حين تظل الظروف منصوبة كما في ((يا سارقَ الليلة الثوبَ زيدا)) .

لقد أضحت الآن العلاقة جلية بين التراكيب مادام كل هذه الحالات تضمنت خرقاً للعلاقة العادية بين الصورة والمعنى ، أي إن هناك تعارضاً بينهما قد خرق الوظيفة الانعكاسية للغة فقد عدّ - ضمن كتاب سيوييه - هذا الجانب في استعمال اللغة ظاهرة طبيعية في اللغة العربية بسبب سعة هذه الأخيرة ، ولقد أشير إلى كل هذه التراكيب في كتاب سيوييه بعبارة اشتقت من نفس الجذور على السعة ، اتساعاً ، يتسعون ، توسع

ثالثاً : النصب على نزع الخافض

نزع الخافض مصطلح أقره النحاة بعدما استقرؤوا كلام العرب فوجدوا أن الاسم الذي سقط منه حرف الجر قد انتصب على ما يسمى بنزع الخافض أو ((الحذف والإيصال)) .

ومن النحاة من يعده قياسياً ، والجمهور على أنه سماعي ، ومنهم من جعله ضرورة وهذا في الشعر خاصة ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أن) و (أن) بل يقتصر فيه على السماع ، وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البيهقي وهو الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرها قياساً بشرط تعيين الحرف ومكان الحذف ، نحو (بريت القلم بالسكين) فيجوز عنده حذف الباء ؛ فنقول: (بريت القلم السكين) فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف ، نحو (رغبت في زيد) فلا يجوز حذف (في) ؛ لأنه لا يدرى حينئذ هل التقدير (رغبت عن زيد) أو (في زيد) ، وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز ، نحو (اخترت القوم من بني تميم) فلا يجوز الحذف ؛ فلا تقول (اخترت القوم بني تميم) ؛ إذ لا يدرى هل الأصل (اخترت القوم من بني تميم) أو (اخترت من القوم بني تميم) " (٤٩)

أما من يرى أنه ضرورة فمنهم الصبان قال : " إنه مخصوص بالضرورة ؛ فلا يجوز لنا استعماله نثراً . أي في غير الضرورة الشعرية ولو في منصوبة المسموع " (٥٠)

ورأي الصبان مدفوع لأن ذلك قد جاء كثيراً في القرآن الكريم ، ومنه (واختارَ موسى قومَهُ سبعين رجلاً) (٥١) أي من قومه ؛ فقد عدوا هذا النصب " تشبيهاً له بالمفعول به ، ويسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض نحو قوله تعالى (إلا إن عاداً كفروا ربهم) (٥٢) " (٥٣) .

ومن ذلك أيضاً " قول امرئ القيس :

فقالتم يمين الله مالك حيلة
وما إن أرى عنك الغواية تنجلي

فهو منصوب بإسقاط الخافض فتعدى الفعل ، أي أحلف " (٥٤) .

وقول المرقش الأصغر :

أجمل العيش إن رزقك أت
لا يرُدُّ الترفيحُ شروى فتيل

أجمل العيش : أجمل في طلبه ، أي أطلبه بتؤدة واعتدال وبعد عن الإفراط . وعدى الفعل بنفسه ولم يُذكر في المعاجم ، والذي فيها (أجمل في الطلب) " (٥٥) .

ونحو قوله تعالى : (لأقعدن لهم صراطك المستقيم) (٥٦) ، أي على صراطك وقول الشاعر :

كأني إذا سعى لأظفر طائراً
مع النجم في جو السماء يصبوب

يريد لأظفر بطائر ، فألقى الباء . ومثله قوله تعالى (أعجلنم أمر ربكم) (٥٧) يريد عن أمر ربكم . " (٥٨) .

وأيد ذلك ابن هشام قائلاً : " من الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر إسقاط الجار توسعاً نحو (ولكن لا

تواعدوهن سرّاً) (٥٩) أي على السر ، أي النكاح (واقعدوا لهم كل مرصد) (٦٠) أي عليه " (٦١)

أما في الدراسات الحديثة ، فقد تناول هذا الموضوع عدد من الباحثين ودرسوه بطرق وأساليب مختلفة ، وكانت لهم فيه وجهات نظر وآراء متباينة . من ذلك ما جاء في الدراسة الموسومة (التوسع في كتاب سيبويه) – السابقة الذكر – إذ أدرج الباحث هذا الموضوع – أي المنصوب على نزع الخافض – ضمن موضوع التوسع في الجار والمجرور بعد أن قسمه إلى قسمين : أولهما التوسع في حروف الجر أي نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ، وثانيهما حذف الجار توسعاً موضوع دراستنا .

ناقش الباحث في دراسته التوسع بحذف حرف الجر من حيث شذوذ الظاهرة وعدم شذوذها مستعرضاً لأهم ما قيل فيها وآراء علماء العربية حولها ، وقد كان الباحث مؤيداً للقول بعدم شذوذها ، إذ قال : " ولغتنا العربية ثرية بالمفردات ، غنية بالأساليب الكثيرة التي يتصرف بها العربي في كلامه ، فيطنب تارة ، ويوجز أخرى ، ويحذف على سبيل التوسع والتجوز مراراً وتكراراً ، وربما كثر الحذف عندهم فأصبح موضعاً قياسيًّا للحذف والإيجاز " (٦٢)

كذلك قال في موضع آخر : " ونخلص مما تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه ، والفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف الجر ، فإذا توسعوا بحذف الجار وصل الفعل إلى مفعوله بنفسه ، فما زال شاهد ابن عقيل [من الوافر]

تمرونَ الديارَ ولم تَعُوْجُوا
كلامكمُ إذا عليّ حرامُ *

عالقاً في الذهن على أنه من شواهد المنصوب على نزع الخافض والأصل : تمرن بالديار " (٦٣) .

يلاحظ في النصين السابقين أن الباحث قد قصر التوسع في حذف حرف الجر على الإيجاز والاختصار في الكلام أو على الضرورة الشعرية ولم يلتفت إلى المعنى الذي يضيفه الحذف نفسه ، ففي شاهد ابن عقيل الذي مر ذكره (تمرن الديار) والتقدير (تمرن بالديار) ، يبدو لنا أن معنى البيت عند حذف الجار هو أنهم يمرن الديار قاصدين لها هي نفسها ، أما معناه عند ظهور الجار هو أنهم يمرن بالديار في طريقهم إلى ديار أخرى دون أن يقصدوا ديار الشاعر لذاتها والفرق بين المعنيين واضح ، وهذا الفرق هو الأصل في اتساع اللغة الذي نقصده .

ومن الدراسات الحديثة أيضاً عن المنصوب على نزع الخافض ، الدراسة الموسومة (نزع الخافض في
الدرس النحوي) التي نشرت في مجلة جامعة كربلاء

في هذه الدراسة تحدث الباحث في أولها عن مصطلح نزع الخافض وأهم التسميات التي أطلقها النحاة على
هذا الموضوع (٦٤) ، ثم تبع ذلك بالتحدث عن النصب على نزع الخافض توسعاً مقسماً إياه إلى قسمين : القسم
الأول حذف حرف الجر قياساً ، والقسم الثاني حذف حرف الجر سماعياً (٦٥) ، ثم تعرض بعد ذلك إلى الخلاف
بين المدرستين الكوفية والبصرية في عامل النصب بنزع الخافض ، فالكوفيون عدّوا النزع عاملاً للنصب ،
والبصريون لم يعدّوه عاملاً للنصب . وقد أيد الباحث قول الكوفيين مخالفاً بذلك رأي أستاذه محمود الدرويش
الذي استصاب قول البصريين أكثر (٦٦) .

وقد ختم الباحث دراسته بأن حصر الآراء في هذا نوع من التوسع بثلاث احتمالات هي : (١) إن التعدي
بالحرف هو الأكثر في كلام العرب ، والتعدي بالفعل نفسه هو كلام بعضهم . (٢) التعدي بالحرف والفعل نفسه
إنما هو من قبيل اللغة . (٣) هذا الحذف لا ينفاس عليه ويكتفى فيه بالسماع .

أما رأينا نحن فهو موافق لما جاء به ابن هشام وغيره على أن ذلك منصوب على التوسع ، فإننا نرى أن ما
زعمه النحاة على أنه منصوب ضرورة مردود ؛ وذلك من فيض الظاهرة في الآيات القرآنية التي ذكرت أعلاه ،
ونحن نعرف أن القرآن الكريم هو كلام الله عز وجل ، وكلام الباربي بعيد كل البعد عن الضرورة وكذلك للمعنى
الذي يضيفه الحذف نفسه – كما بينا سابقاً - ؛ لذا فإن الظاهرة هي من باب التوسع . وهذا ما جوّزه بعض النحاة
وهو قريب جداً من الصواب .

الهوامش

- (١) مقاييس اللغة : مادة
- (٢) تهذيب اللغة : مادة وسع
- (٣) الصحاح : مادة وسع ، وينظر لسان العرب : مادة وسع
- (٤) الطلاق : ٧
- (٥) البقرة : ٢٤٧
- (٦) الأعراف : ١٥٦
- (٧) ينظر الأصول في النحو : ٢ / ٢٦٦ ، الخصائص : ٢ / ٣١٠
- (٨) الأشباه والنظائر : ١ / ٣٥
- (٩) التوسع في كتاب سيبويه : ٩
- (١٠) كتاب سيبويه : ١ / ١٠٨ ، وينظر التوسع في كتاب سيبويه : ٥٦
- (١١) الخصائص : ٢ / ٤٤
- (١٢) الأصول في النحو : ٢ / ٢٥٥
- (١٣) ينظر التوسع في كتاب سيبويه : ١٠
- (١٤) ينظر الخصائص : ٢ / ٣٦٢
- (١٥) نفسه : ٢ / ٣٦٤
- (١٦) يوسف : ٨٢
- (١٧) البقرة : ٩٣
- (١٨) كتاب الصناعتين : ١٨٧
- (١٩) الخصائص : ٢ / ٣٨١ – ٣٨٢
- (٢٠) الأعراف : ١٥٥
- (٢١) كتاب الصناعتين : ١٩١
- (٢٢) ينظر التوسع في كتاب سيبويه : ١١
- (٢٣) نفسه : ١١ – ١٤

- (٢٤) كتاب سيبويه : ١ / ٢٩٤ ، ٢ / ١٦٣ ، وينظر : ١ / ٣١٠ ، ٢ / ١٩٦
- (٢٥) ينظر التوسع في كتاب سيبويه : ١٥ - ١٦
- (٢٦) نفسه : ١٩
- (٢٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١٧٣
- (٢٨) النحو الوافي : ٣ / ٢٨٤
- (٢٩) المقرب : ١٥٣
- (٣٠) الصرف الوافي : ١٠٤ - ١٠٥
- (٣١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٤٣٩ ، وجامع الدروس العربية : ٣ / ٢٨٤
- (٣٢) شرح شذور الذهب : ٣٩٦ - ٣٩٧ ، وينظر الصرف الوافي : ١٠٤ ، ومعاني النحو : ٣ / ١٧٣
- (٣٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١١٠
- (٣٤) شرح شذور الذهب : ٢٣٠
- (٣٥) المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٦٣٢
- (٣٦) ينظر جامع الدروس العربية : ٣ / ٤٩ ، والكامل في النحو والصرف والإعراب : ١٢٠
- (٣٧) جامع الدروس العربية : ٣ / ٤٤
- (٣٨) المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ١ / ٤٣٣
- (٣٩) جامع الدروس العربية : ٣ / ٤٨
- (٤٠) الأشباه والنظائر في النحو : ١ / ١٦
- (٤١) شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٨٥ الهامش (١)
- (٤٢) المقرب : ١٦٣
- (٤٣) شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٨٥ الهامش (٣)
- (٤٤) شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٣
- (٤٥) المقرب : ١٦٤
- (٤٦) ذيل الأمالي والنوادر : ٤٠
- (٤٧) الكامل للمبرد : ٢٧
- * الشاعر جرير بن عطية الخطفي
- (٤٨) ينظر التوسع في كتاب سيبويه : ٥٦ - ٦٧
- (٤٩) شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٣٩
- (٥٠) النحو الوافي : ٢ / ١٧١ الهامش ٤
- (٥١) الأعراف : ١٥٥
- (٥٢) هود : ٦٠
- (٥٣) المنتخب من كلام العرب : ١٢٥
- (٥٤) شرح المعلمات العشر : ٨٢
- (٥٥) المفضليات : ٢٥١
- (٥٦) الأعراف : ١٦
- (٥٧) الأعراف : ١٥٠
- (٥٨) معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٢٩٥
- (٥٩) البقرة : ٢٣٥
- (٦٠) التوبة : ٥
- (٦١) مغني اللبيب : ٢ / ٥٢٥
- (٦٢) التوسع في كتاب سيبويه : ٩٨
- * ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٥٣٨
- (٦٣) التوسع في كتاب سيبويه : ١٠٢
- (٦٤) ينظر : نزاع الخافض في الدرر النحوي / منذر إبراهيم الحلبي : ١٦٠ - ١٦٢
- مجلة جامعة كربلاء ، المجلد الثاني ، العدد التاسع ، سنة ٢٠٠٥
- (٦٥) ينظر نفسه : ١٦٣ - ١٦٧
- (٦٦) ينظر نفسه : ١٦٩

ثبت المصادر

٢٠٧

- القرآن الكريم

- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر الفاضلي ، ط ١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٩

- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٩٨٧

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٦ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٤

- التوسع في كتاب سيوييه ، د. عادل هادي العبيدي ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر

- تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠) ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧

- جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، ط ١١ ، المطبعة العصرية ، بيروت ، ١٩٧٢

- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط ٤ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد

- ذيل الأمالي والنوادر ، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦ هـ) ، دار الفكر

- شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٢ ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأشموني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٣

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٣ ، مؤسسة دار الهجرة ، قم

- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائهم ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، مكتبة النهضة ، بغداد

- الصحاح في اللغة والعلوم معجم وسيط تصحيح صحاح الجوهري ، إعداد وتصنيف : نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي ، ط ١ ، دار الحضارة العربية ، بيروت ، ١٩٧٥

- الصرف الوافي ، د. هادي نهر ، مطابع التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٩

- القاموس المحيط ، مجد الدين الفيروز آبادي ، مؤسسة فن الطباعة

- الكامل في النحو والصرف والإعراب ، أحمد قبش ، ط ٢ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٩

- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيوييه (ت ١٨٠) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط ٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣

- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، أبو هلال العسكري (ت - ٣٩٥) ، تحقيق : علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار الفكر العربي

- لسان العرب ، ابن منظور ، تقديم : عبد الله العلي ، إعداد وتصنيف : يوسف خياط ، دار لسان العرب ، بيروت

٢٠٨

- نزع الخافض في الدرس النحوي ، منذر إبراهيم الحلي ، مجله جامعة كربلاء المجلد الثاني ، العدد التاسع ، سنة ٢٠٠٥

- المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د. نيهان ياسين ، دار الرسالة للطباعة ، ١٩٧٧

- معاني القرآن ، سعيد بن مسعدة البصري الأخص الأوسط (ت ٢١٥) تحقيق : د. فائز فارس ، ط ٢ ، ١٩٨١

- معاني النحو ، د. فاضل السامرائي ، مطابع بيت الحكمة ، بغداد ١٩٩١

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، عبد الله جمال الدين بن هشام ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة

- المفضليات ، أبو العباس المفضل بن محمد الضبي ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون ، ط ٤ ، دار المعارف ، مصر

- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ١٩٨٢

- المقرّب ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩) ، تحقيق : عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد

- المنتخب من كلام العرب ، محمد جعفر الكرباسي ، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٩٨٣

- النحو الوافي ، عباس حسن ، ط ٩ ، دار المعارف ، مصر

